

الهند الضعيفة إداريا لن تلحق بالصين

أرشد سوبرامانيان*

بينما تدخل الهند عامها الرابع والستين بعد الاستقلال، تعكس ديناميكيتهها الاقتصادية نوعاً من المفارقة. فوفقاً لمعظم مقاييس صداقة السوق،

تختلف الهند عن أمريكا اللاتينية، بل وحتى عن بلدان جنوب الصحراء الإفريقية. ولا تزال مغلقة أمام التجارة ورأسمال المسال الأجنبي بصورة أكبر من معظم الدول، ولا تزال معوقة بقيود شديدة على النشاط الاقتصادي،

بما في ذلك قوانين العمل المرهقة، كما لا تزال واقعة تحت هيمنة قطاع عام كبير. باختصار، من المفترض أن تنمو بنسبة 5 في المائة وليس 8,5 في المائة سنوياً.

يعتمد النمو طويل الأجل على جودة المؤسسات العامة الداعمة. والحقيقة هي أن الهند أفضل حالا من حيث كونها كايوساً تنظيمياً،

مقارنةً بما كانت عليه قبل الانفتاح عام 1991. فقد نجحت بعض المؤسسات -مثلاً، التي تنظم الانتخابات، وتحافظ على الاستقرار المالي، وتنظم الاتصالات- لكن إذا وضعنا هذه الاستثناءات جانباً، نجد أن الدولة ضعيفة وتعاني نزاعات. والإصلاحات السياسية التي شهدتها لا تستحق النمو المتسارع الذي أظهره الاقتصاد.

ويتعلق جانب من المشكلة بكون عالم السياسة الهندية يزداد إجراماً. ولا تسري قوانين الدولة إلا على نحو ربع أراضيها، ومعظم تلك الأراضي مبتلاة بحالات عصيان عنيفة. يضاف إلى ذلك أن الفساد منتشر كالوباء.

وبينما كان يفترض أن يؤدي نمو الهند المرتفع إلى ديون متدنية، ضمنت التسعوية المالية أن تكون المالية العامة في الهند متذبذبة بدرجة قريبة مما هو في الدول الصناعية المثقلة بالديون.

في ظل مثل هذه الأزمة يبدو محتملاً على نحو متزايد أن تكون دورة ألعاب الكومنولث -

التي يفترض أن تكون وسيلة للاحتفال بنهضة الهند الجديدة - مختصرة، أو لا يتم تنظيمها على الإطلاق، إذ لا تزال المرافق الجديدة، بما فيها الملاعب، غير مكتملة. يضاف إلى ذلك أن التكاليف فلكية، والابتزاز المالي في أوج قوته. والتناقض الواضح مع الألعاب الأولمبية التي نظمتها الصين عام 2008 سيبرز بوضوح شديد الضعف الرئيسي للإدارة الهندية.

هذا الضعف جاء نتيجة لتدهور تدريجي عبر فترة من الزمن (أوضح ما يكون في المجال السياسي) مع مطالبات متزايدة على الدولة. غير أن ذلك يتركنا أمام لغز: لماذا تنمو الهند على نحو سريع للغاية؟

تركز التفسيرات التقليدية على التعليم النخبوي وعلى قطاع تكنولوجيا المعلومات الديناميكي. وقد لعب هذان العاملان دوراً مهماً في انطلاق النمو، لكنهما أصغر للغاية من حيث الحجم، وأضيق من حيث المنافع التي يولدها من أن يتمكننا من تحقيق نمو مستدام في مثل هذا الاقتصاد الكبير. وربما يكون التفسير الحقيقي هو أنه بينما قدم صناعو السياسة الحد الأدنى لإطلاق النمو،

فإن النمو نفسه الآن هو محرك التغيير، وهو أيضاً الذي ينتج مزيداً من النمو.

وتعمل هذه الديناميكية من خلال ثلاث قنوات.

الأولى، أن النمو على مدى ثلاثة عقود وسّع روح تأسيس المشاريع وجعل السعي إلى تحقيق الأرباح والثروات أمراً يحظى بالاحترام. والهند حسب أساتذ العلوم السياسية، ديفين كابور، هي الآن أمة جديدة من المندفعين بنشاط، الباحثين عن فرص اقتصادية - بما في ذلك وسائل للالتفاف على القوانين غريبة الشكل - الأمر الذي يحافظ على استمرار دوران محرك النمو.

القناة الثانية تظهر مع سماح الطلب المتزايد للقطاع الخاص بأن يحل محل القطاع العام. ولنأخذ التعليم مثلاً، فقد ظل اقتصاديوس التنمية يبنون منذ فترة طويلة من إخفاق الحكومة الهندية في إنشاء مدارس جيدة.

غير أن النمو غير الصورة على نحو درامي. ويعود معظم ذلك إلى أنه زاد عوائد ذلك القطاع، وبالتالي زاد الطلب على التعليم. وما عليك سوى النظر إلى المدارس الخاصة المنتشرة انتشار الفطر في الريف الهندي بسبب كثرة غياب المعلمين في المدارس العامة، أو الشركات التي تنشئ مراكز تدريب لبناء المهارات في المدن، لأن مؤسسات التعليم العام في حالة سنية.

أخيراً، التنافس بين الولايات الهندية ساعد أيضاً. ومن الأمثلة الجديدة على ذلك سيارة نانو التي تمثل محاولة أيقونية لإنتاج سيارة بسعر معتدل للسوق الهندية الواسعة. وفي البدء منعت التنظيمات شركة تاتا المنتجة لها من إنشاء مصنع في ولاية البنغال الغربية. وكان يمكن لذلك أن يقتل المشروع أيام الهند القديمة، غير أن ولاية غوجورات التي تعد مثالا نادرا للإدارة الاقتصادية الجيدة، فازت باستضافة المشروع،

بدلاً من ذلك.

إن مجرد عدد قليل من أبناء غوجورات يكفي لإرغام حكومات الولايات الأخرى تدريجياً على تغيير سياساتها، بينما يعمل النمو القوي كذلك على إرغام الدولة على الاستجابة، حتى لو كان ذلك على نحو ضعيف ومتقطع. ودولة ليست عاجزة تماماً، مع وجود روح جديدة وثابّة،

يعني أن من غير المحتمل أن تصطدم آمال الهند الاقتصادية بحائط مسدود. ومع ذلك من النادر أن تصبح الدولة الهندية سبّاقة على صعيد المبادرة،

أو في حفز تغير اقتصادي أوسع. ومن شأن عنق الزجاجة ذلك أن يجعل النمو على الطريقة الصينية ضرباً من الوهم. *زميل بحث في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، وكذلك في مركز التنمية الدولية في واشنطن.

انتشار الفقر في العراق يؤدي الى عاهات

وتمت مأسسة هينتها العليا لتكون قادرة على العمل بغض النظر عن تشكيل الحكومة من عدمها، مثله، مثل أي مؤسسة حكومية أخرى. وأشار إلى أن السنة الحالية تحمل مؤشرات إيجابية في إنتاج القمح، المحصول الذي ينتج منه العراق 1.25 مليون طن سنوياً، في مقابل واردات بـ 3.7 مليون طن سنوياً، الى جانب إنتاج 300 ألف طن من الرز وأكثر من 350 ألف طن من الذرة، كما أكد تحسن إنتاج التمور والخضار.

واعتبر السفير هذه المؤشرات دليلاً على أن العراق قادر على تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيه خلال وقت قصير نسبياً، لكنه يحتاج الى مقدار غير قليل من السياسات الذكية. وأوضح أنه يكفي زرع هكتار واحد لتزويد 14 شخصاً بالغذاء على مدار السنة، بحسب إحصاءات فاو،

أي أن عائلة من سبعة أفراد تستطيع أن تعيش حياة كريمة بزرع

حمى الوقود الحيوي تستنفد أراضي إفريقيا



السكر يفوق اي مزايا تتعلق بالكربون يتم اكتسابها من استخدام مثل هذا الوقود.

وقالت ماريان باسي وهي نشطة في جماعة اصدقاء الارض في بيان ان "توسيع الوقود الحيوي.. يحول الغابات والحياة النباتية الطبيعية

إبيدجان - وكالات

ذكرت دراسة لجامعة بنينة أن الطلب على الوقود الحيوي او البيولوجي يدفع الى عمليات جديدة من "الاستيلاء على الأراضي" في افريقيا مع وجود خمسة ملايين هكتار على الاقل حصلت عليها شركات اجنبية لزراعة محاصيل في 11 دولة.

وتتضمن عقود شركات اوربية واسيوية لزراعة الاراضي بقصب السكر والجاتروفا واشجار زيت النخيل لتحويلها الى وقود حيوي ازالة غابات ومناطق نباتية واخذ اراض يمكن ان تستخدم في زراعة الغذاء واثارة صراعات مع المجتمعات المحلية.

وجسالد مؤيدو الوقود الحيوي بانه مصدر من مصادر الطاقة المتجددة ويمكن ان يساعد في مكافحة التغير المناخي لان زراعة النباتات يمتص اكبر قدر من ثاني اكسيد الكربون من الهواء الذي ينبعث من الوقود المصنوع منها لدى احتراقه.

ويقول منتقدون ان هناك خطر تعدي هذه المحاصيل على اراض كان يمكن استخدامها لزراعة محاصيل غذائية وان تدمير الغابات المطيرة لافساح الطريق امام زراعة اشجار زيت النخيل وقصب

انتعاش انتاج الغاز من المياه العميقة

■ الشارقة - وكالات

يحظى قطاع الطاقة بدرجة كبيرة من اهتمام الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز قدرته على تجاوز أي أزمة اقتصادية عالمية مقبلة، خصوصاً بعدما تمكن من تجاوز أزمة عامي 2008 و2009 وعادت الاستثمارات تتدفق إليه ولو تدريجاً.

ولفت معيدو التقدير أن تنامي قطاعات الطاقة بشقيها النفطى والمشاريع الجديدة وقيمتها واعدادها في هذا السياق، مؤكدة انتعاش الإنتاج من المياه العميقة، خصوصاً في مجال الغاز. وأشارت إلى أن قطاعات الطاقة أظهرت مقاومة كبيرة لعوامل التراجع خلال الأزمة العالمية، إذ توالى الاستثمارات المدروسة والممنهجة، فيما عملت عوائد القطاع على التخفيف من حدة الأزمة في القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة لاستمرار الاتفاق والدعم الحكومي.

ورأى معيدو التقدير أن تنامي قطاعات الطاقة بشقيها النفطى والغازي ولد شراكات جديدة بين شركات محلية وإقليمية ودولية، ما يمثل أحد أنواع التحول والتأقلم مع تأثيرات الأزمة المالية إذ تساهم الشراكات في تقليل أخطار الاستثمار والاستفادة من الخبرات المترابكة لدى الشركات المتعاقدة والحصول على تمويل داخلي نظرا إلى انحسار قنوات التمويل وارتفاع تكاليفها على رغم بقاء قطاع الطاقة من القطاعات المستهدفة من قبل قنوات التمويل. وشددوا على أن هذه التطورات تعكس قدرة إنتاجية أعلى واستغلالا أكبر للفرص بالإضافة إلى الاستفادة من عامل الزمن والنوqيت، خصوصا أن قطاعات الطاقة تشهد تسارعا كبيرا في تطور آليات الإنتاج وتوسعا في طرق الاستهلاك.

وأكدت الهلال التي تتخذ من الشارقة مقراً أن قطاعات الطاقة لا تزال تتسع لمزيد من الفرص الاستثمارية في مجال إنتاج الغاز واستخداماته بما يعزز وتيرة النشاط لدى القطاع الصناعي، متوقعة أن تتركز الاستثمارات الجديدة على قطاع الطاقة التقليدية تماشياً مع تنامي الطلب وتزايد التشريعات المنظمة وتحسن قابلية الاستخدام وتوسعها بالإضافة إلى الطلب الكبير على قطاع توليد الطاقة الكهربائية بالفحم أو النفط أو الغاز.

ودعا التقرير الشركات إلى الاهتمام بعامل المرونة في الخطط والمشاريع الموني تنفيذها للتقليل من تأثيرات التراجع والضغط بغض النظر عن مسيبتها، باستثناء الكوارث الطبيعية التي لا يمكن التنبؤ بها، معتبراً أن عوامل استمرار الطلب وتنامي مصادر الإنتاج وارتفاع العوائد المتأتية وارتفاع الوعي بطرق الاستهلاك تجعل من القطاعات الاستراتيجية محفزة للاقتصاد تارة وعامل استقرار تارة أخرى.

وعلى صعيد أخبار شركات الطاقة في السعودية، أشار التقرير إلى احتمال تأجيل ارامكو السعودية وشل الأميركية بدء العمل بالإنتاج الإضافي في مصفاة بورت آرثر في هيوستن بولاية تكساس الأميركية، الذي سيجعل المصفاة أكبر مجمع للتكرير في الولايات المتحدة، إلى نهاية عام 2011، بدلا من نهاية السنة الحالية، بسبب عدم استكمال المرافق في الوقت المحدد نتيجة لتأثر عمليات البناء بالأزمة المالية العالمية.

وكشفت شركة أعمال المياه والطاقة الدولية أكوأ باور إنترناشيونال، وهي شركة سعودية مطورة لمشاريع تحلية المياه وتوليد الطاقة، عن استحوذها على محطة كهرباء في عمان. ويعد حصول الشركة على الموافقة النهائية من مسقط للاستحواذ على 58 في المئة من محطة بركاء1 في عمان، ستمكن الشركة بحلول عام 2014 من

إنتاج 30 ألف ميغاوات من الطاقة وخمسة ملايين متر مكعب يوميا من المياه المحلاة.وفي الإمارات، تعترم روسنتف، وهي أكبر شركة لإنتاج النفط في روسيا، استثمار 630 مليون دولارا في مشروع مشترك مع الهلال للتقيب عن الغاز الطبيعي. وكانت روسنتف انضمت في أيار إلى الهلال في امتياز للغاز في الشارقة كان الأول للشركة الروسية في المنطقة. وتعزم شركتان بدء الإنتاج عام 2013 من حقل تقدر احتياطاته بنحو 70 بليون متر مكعب من الغاز و16 مليون طن من مكثفات الغاز.وتخطط ركة التكنولوجيات الروسية الحكومية والهلال لضخ 500 مليون دولارا في صندوق استثمار مشترك لتطوير مشاريع نقل في روسيا، يتوقع إطلاقه في أيلول في منتج سوتشي الروسي.وتخطط شركة الفجيرة آسيا للطاقة التي تملك إنترناشيونال باور البريطانية وماروييني اليابانية حصصا فيها، لتدشين محطة كهرباء بقيمة 2.8 بليون دولار في الإمارات بحلول نهاية السنة. وتبلغ قدرة هذه المحطة التي تهدف إلى توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، ألفي ميغاوات، وستغذي الساحل الشرقي لإمارة الفجيرة حيث يقع ثالث أكبر ميناء في العالم لتزويد السفن بالوقود.وفي العراق، فازت شركة هاليبيرتون الأميركية بخطاب نوايا للعمل مع ائتلاف تقوده شل لتطوير حقل منجون في جنوب العراق وهو من أكبر حقول النفط في العالم. وبموجب خطاب النوايا، ستدير هاليبيرتون أعمال التطوير بالمشروع بالتعاون مع شركة نابورز لمقاولات الحفر وشركة الحفر العراقية.

وأعلنت الحفر التابعة لوزارة النفط العراقية إنجاز حفر 35 بئراً نفطية منذ بداية السنة بالإشتراك مع شركات عالمية في مناطق متفرقة من البلاد. وتقع الآبار في شمال البلاد ووسطها وجنوبها،

وتمت عمليات الحفر بالإشتراك مع شركات فرنسية وأميركية ومن جنسيات أخرى متخصصة في أعمال حفر الآبار. وتعمل الشركة حاليا على تحسين الكفاءة الإنتاجية في مجال الحفر والخدمات النفطية مع الشركات العالمية التي دخلت البلاد بعد جوليئي التراخيص الأولى والثانية. وأرسلت شركة راس غاز القطرية أولى شحناتها الفورية من الغاز الطبيعي المسال إلى مرفأ ساينز للغاز الطبيعي المسال في البرتغال، حيث سلّمت الشحنة إلى شركة تابعة لغالب انرجيا في المرفأ بواسطة الناقلة الديبل. ولم تحدد الشركة حجم شحنة الغاز الطبيعي المسال أو قيمة الصفقة.

وأبرمت شركة برتامينا الإندونيسية اتفاقاً ميدنياً مع شركة بترول الكويت العالمية لبناء مصفاة جديدة في إندونيسيا بطاقة 200 ألف إلى 300 ألف برميل يوميا.

وستساعد المصفاة الجديدة في خفض شحنات الوقود المتجهة إلى إندونيسيا، وهي أكبر بلد مستورد للبنزين ووقود الديزل في آسيا. ولا تستطيع المصافي القائمة لتلبية الطلب في إندونيسيا، صاحبة أكبر اقتصاد في جنوب شرقي آسيا، حيث لم تبّن أي مصفاة جديدة منذ عام 1995.

وتعزم الكويت تطوير مشاريع في قطاع النفط تقدر قيمتها بنحو 35 بليون دولار في إطار خططها الرباعية لتنمية القطاع. وتشمل الاستثمارات بناء مصفاة رابعة لتكرير النفط في الكويت وتطوير المصافي الثلاث القائمة ما سيرفع الطاقة الإنتاجية ويمكن المصافي من إنتاج أنواع خفيفة من الوقود من ضمن مشروع الوقود النظيف في الكويت.



■ ابوظبي - وكالات

اعلن رئيس مجلس ادارة شركتي رينو الفرنسية ونيسان اليابانية لصناعة السيارات كارلوس غصن في ابوظبي ان السيارات الكهربائية لها مستقبل في دول الخليج ودول اخرى غنية بالنفط شرط ان تدعم الحكومات هذا القطاع.

وقال غصن لدى سؤاله حول امكان نجاح السيارة الكهربائية في الدول المنتجة للنفط "اعتقد انه ممكن"، قبل ان يضيف "الامر يتعلق بالدعم الاولي التي تعطيه الحكومات المعنية".

وقال غصن امام الصحافيين ان "السيارة الكهربائية تحقق نجاحا في الولايات المتحدة واليابان واوروپا"، لان الحكومات "قررت دعم المستهلكين لاطلاق عمليات البيع".واضاف ان التحفيزات التي قدمتها تلك الحكومات لخفض اسعار السيارات التي لا تنبعث منها اي غازات كانت "سـر"، ذلك النجاح.ومن المقرر ان تطلق نيسان نموذجها الاول "ليف"، قبل نهاية العام وهي تعمل بالبطاقة الكهربائية بنسبة %100. والسيارة مجهزة بمقاعد لخمسة ركاب وتسير لمسافة 160 كلم قبل اعادة شحن بطاريتها التي تشحن 80% من طاقتهـا خلال 30 دقيقة فقط. وتبلغ سرعتها القصوى